



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الاجتماع الثاني للأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2009

سنتياغو، شيلي، 3-6 يونيو/حزيران 2019

حالة الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء الصادر عن منظمة الأغذية
والزراعة في عام 2009 والمستجدات على صعيد تنفيذه

إن الأطراف مدعوة إلى القيام بما يلي:

- الإحاطة علمًا بقائمة الأطراف في الاتفاق وتشجيع غير الأطراف على إيداع صك الانضمام في أقرب وقت ممكن.
- الإحاطة علمًا بالمستجدات على صعيد تنفيذ الاتفاق، حتى تاريخه، وتناول أي تحديات.



mz776

MZ776/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً - معلومات أساسية

1- وافق مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (المؤتمر) الذي انعقد في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 على الاتفاق الصادر عن المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (في ما يلي "الاتفاق")، وقد فُتح باب التوقيع عليه اعتبارًا من 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 وحتى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2010 من جانب جميع الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي. وخلال تلك الفترة، قام 23 من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي بالتوقيع على الاتفاق. وعملاً بأحكام المادتين 26 و27 من الاتفاق فإن هذا الأخير مرهون بالمصادقة عليه أو قبوله أو الموافقة عليه من قبل الجهات الموقعة عليه، ويكون باب الانضمام إليه مفتوحاً لأي دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي لم توقع عليه. وتودع صكوك المصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بصفته جهة الإيداع.¹

ثانياً - حالة الاتفاق

2- اعتبارًا من 1 مايو/أيار 2019 بلغ عدد الأطراف في الاتفاق 60 طرفًا بما يشمل الاتحاد الأوروبي باعتباره طرفًا واحدًا يمثل دوله الأعضاء الـ 28² وقام 12 طرفًا جديدًا بإيداع صكوك الانضمام³ إلى الاتفاق منذ الاجتماع الأول للأطراف الذي عقد في أوسلو، النرويج من 29 إلى 31 مايو/أيار 2017. وقد يرغب غير الأطراف خلال الاجتماع الحالي في الإعراب عن نيتهم الانضمام إلى الاتفاق وتقديم معلومات عن حالة العمليات الداخلية لديهم لهذه الغاية، حسب المقتضى.

ثالثاً - المستجدات على صعيد تنفيذ الاتفاق على المستوى الإقليمي

3- قامت المنظمة، من خلال شبكة أمانات هيئة المصايد الإقليمية، بدعوة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك (الأجهزة) إلى تقديم معلومات عن التدابير التي اعتمدها بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي اتخذت في ما يخص تنفيذ الاتفاق. وقد جرى تقديم تسعة ردود إلى المنظمة من قبل الأجهزة التالية: الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي وهيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي وهيئة الأسماك البحرية النهرية السريعة في شمال المحيط الهادئ وهيئة مصايد أسماك شمال المحيط الهادئ والمنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ وهيئة مصايد أسماك

¹ المادة 36 من الاتفاق.

² يمكن الاطلاع على الحالة الأخيرة للاتفاق، بما في ذلك قائمة الجهات الموقعة والأطراف في الاتفاق على العنوان التالي:

www.fao.org/fileadmin/user_upload/legal/docs/037s-e.pdf

³ تشمل عبارة "صك الانضمام" صكوك القبول والمصادقة والقبول والانضمام.

جنوب غرب المحيط الهندي. وتضم تلك الأجهزة أطرافًا متعاقدة⁴ من 93 دولة ساحلية والاتحاد الأوروبي.⁵ ويرد موجز عن تدابير الصون والإدارة المتصلة بتدابير دولة العلم والإجراءات الأخرى المتصلة بتنفيذ الاتفاق التي قدمتها تلك الأجهزة إلى المنظمة في المرفق بهذه الوثيقة. وباختصار:

- تراوحت النسبة المئوية للأطراف المتعاقدة التي كانت طرفًا في الاتفاق اعتبارًا من مارس/آذار 2019 بين 47 و80 في المائة لدى الأجهزة التسعة فبلغ متوسطها 63 في المائة.
- واعتمدت ستة من أصل الأجهزة التسعة التي قدمت ردودها (أي 67 في المائة)، تدابير الصون والإدارة في ما يخص تدابير دولة الميناء، وقد اعتبرت بمعظمها متسقة مع الاتفاق بشكل شبه كامل أو كامل. وقامت خمسة من أصل هذه الأجهزة الستة (ومجموعها خمسة من أصل الأجهزة التسعة أو 56 في المائة) هي أيضًا بإرساء آليات لرصد الامتثال لتدابير الصون والإدارة تلك.
- وقامت ثلاثة من أصل الأجهزة السبعة (43 في المائة) التي تضم أطرافًا متعاقدة من الدول النامية بوضع مبادرات ومواد لبناء القدرات من أجل دعم تنفيذ تدابيرها للصون والإدارة المتصلة بالاتفاق.

رابعًا- الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب الأطراف

- 4- وإنّ الأطراف مدعوة إلى القيام بما يلي:
- الإحاطة علمًا بقائمة الأطراف في الاتفاق وتشجيع غير الأطراف على إيداع صك انضمامها في أقرب وقت ممكن.
 - والإحاطة علمًا بالمستجدات على صعيد تنفيذ الاتفاق، حتى تاريخه، وتناول أي تحديات.

⁴ تعتمد الأجهزة المذكورة أعلاه مصطلحات مختلفة لأعضائها؛ وتستخدم هذه الوثيقة عبارة "الأطراف المتعاقدة" للإشارة إلى الأعضاء والأطراف المتعاقدة على حدٍ سواء.

⁵ تم إدراج دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة مستقلة في الحالات التي يعد فيها البلد طرفًا متعاقدًا بالنيابة عن إقليمه ما وراء البحار.

المرفق 1

موجز بالتدابير التي تم اعتمادها والإجراءات الأخرى المتخذة في ما يخص تنفيذ الاتفاق من قبل تسعة أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك⁶

الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك	حالة الاتفاق لدى الأطراف المتعاقدة	تدابير الصون والإدارة الراهنة التي تتصل بتدابير دولة الميناء وامثالها للاتفاق	رصد الامتثال لتدابير الصون والإدارة	مبادرات الترويج للاتفاق باعتباره أداة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم	أنشطة بناء قدرات الأطراف المتعاقدة من الدول النامية بشأن الاتفاق
الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط	أصبح الآن 16 من الأطراف المتعاقدة الـ 24 في هذه الهيئة أطرافاً في الاتفاق. وتتضمن تلك الأطراف كلاً من ألبانيا وليبيا واليابان والجبل الأسود وتركيا والاتحاد الأوروبي (مثلاً 15 دولة)	في عام 2016، اعتمدت الهيئة التوصية رقم 1/2016/40 التي تقضي بوضع خطة إقليمية حول تدابير دولة الميناء لمكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة التطبيق التابعة للهيئة. وقد كانت أحكام هذه التوصية متسقةً إلى أقصى حد ممكن مع الشروط الواردة في اتفاق المنظمة. وقد كان تنفيذ التوصية رقم 1/2016/40 مدعوماً بالتوصية	تقيم لجنة الامتثال في كل عام حالة تنفيذ جميع توصيات الهيئة، بما فيها تلك المتصلة بتدابير دولة الميناء. وقد قدمت هذه اللجنة جدولاً بشأن حالة تنفيذ جميع توصيات الهيئة إلى هذه الأخيرة في دورتها السنوية، من أجل	بالإضافة إلى توصيات الهيئة المذكورة أعلاه، قامت هذه الأخيرة عبر استراتيجيتها لمنتصف المدة (2017 - 2020) من أجل استدامة مصايد الأسماك في البحر المتوسط والبحر الأسود، بتعيين أهداف استراتيجية محددة بما في ذلك الهدف 3 بشأن الحد	توقّر الهيئة المساعدة الفنية بصورة منتظمة إلى أطرافها المتعاقدة، بحسب المقتضى. ويتضمن ذلك جميع جوانب مصايد الأسماك، بما في ذلك تنفيذ تدابير دولة الميناء والرصد والمراقبة والإشراف. وفي الماضي، أجرت أمانة الهيئة بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك، تدريباً للمفتشين على المستوى الوطني لدى عدد من الأطراف المتعاقدة المختارة.

⁶ تشكل المعلومات الواردة في الجدول موجزاً عن المعلومات التي قدمتها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.

	<p>من دوله الأعضاء التي هي أيضاً أطراف متعاقدة في الهيئة).</p>	<p>رقم 7/2017/41 بشأن خطة عمل إقليمية حول تدابير دولة الميناء لمكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة التطبيق التابعة للهيئة، ما يعيد التأكيد على التزامات الدول، بما في ذلك بصفتها دول ميناء، لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.</p> <p>وفضلاً عن ذلك، صدر بيانان وزاريان اعتماداً في سياق انعقاد الهيئة (الأول في عام 2017 باسم "بيان الصيد البحري المستدام" الذي يخص البحر الأبيض المتوسط، والثاني في 2018 باسم "إعلان صوفيا" الذي يخص البحر الأسود") يحيلان إلى الاتفاق ويحضان البلدان الساحلية، في جملة أمور على أن تصبح عضو فيه.</p>	<p>المصادقة عليها واعتمادهما. واستناداً إلى هذا الجدول، وبحسب مقتضى الحال، بوسع الهيئة أن تطلب إلى الأطراف المتعاقدة المعنية بذل جهود إضافية لضمان الامتثال الكامل للتوصيات القائمة و/أو تحديد حالات عدم الامتثال.</p>	<p>من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وبموجب الغاية 2-3 لهذا الهدف بعنوان "إجراءات التفتيش المعززة في إطار مراقبة دولة الميناء"، من المحبذ إقامة دورات تدريبية للمفتشين الوطنيين تتماشى مع أحكام الاتفاق. ومن المحبذ أيضاً إقامة نظام معلومات بشأن تدابير دولة الميناء يتسق مع أحكام الاتفاق.</p>
--	--	---	--	--

هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي

<p>إن 21 من أصل الأطراف المتعاقدة الـ 32 في هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي هي أطراف في الاتفاق.</p> <p>القرار رقم 11/16 بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الذي المماثل للاتفاق ولكنه يخص هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، والذي اعتمد في عام 2010 والذي دخل حيز التنفيذ في مارس/آذار 2011).</p> <p>القرار رقم 03/05 المتعلق بإنشاء برنامج تفتيش في الموانئ تابع لهيئة مصايد التونة في المحيط الهندي (اعتمد في 2005).</p> <p>القرار رقم 06/18 بشأن إنشاء برنامج نقل المصيد في ما بين سفن الصيد الكبيرة الحجم (الملحق 1 - الشروط المتعلقة بنقل المصيد بين السفن داخل الموانئ) (اعتمد في 2006 ودخل حيز التنفيذ في 2009 ونقح للمرة الأخيرة في 2018)</p>	<p>إن المعلومات المتصلة برصد الامتثال لتدابير الإدارة والصون تلك متاحة في تقارير الامتثال التي وُضعت لأجل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لتقييمها من قبل لجنة الامتثال.</p> <p>وإن تقرير الامتثال لكل من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة منشور في صفحات اجتماعات لجنة الامتثال.</p>	<p>إنشاء الاستمارة الإلكترونية لتطبيق e-PSM.</p> <p>المواد المقدمة: استمارة تطبيق e-PSM وأربعة أدلة للمستخدمين من أجل التطبيق.</p>	<p>وضعت هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي مجموعةً شاملة من أنشطة بناء القدرات:</p> <p>(1) تقييم الشؤون القانونية والقدرات لدى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة من دولة الميناء.</p> <p>المواد المقدمة: تقييم الشؤون القانونية والقدرات على مستوى الاستعداد لتنفيذ القرار بشأن تدابير دولة الميناء (القرار) والخطوط التوجيهية: تعزيز تنفيذ القرارات.</p> <p>(2) تدريب وطني على تدابير دولة الميناء</p> <p>المواد المقدمة: منهج دراسي وبرنامج تدريبي للهيئة حول تدابير دولة الميناء؛ ودليل إرشادي - إجراءات تنفيذ تدابير دولة الميناء؛ ودليل لتعريف الأنواع لمفتشي مصايد الأسماك؛ ودليل للترجمة؛ ودفتر لتدوين الملاحظات؛ وعدة أدوات للمفتشين ومنشورات ترويجية بشأن تدابير دولة الميناء.</p> <p>(3) تدريب إقليمي في إطار تدابير دولة الميناء على التعاون بين الوكالات على الصعيد الوطني، والتعاون الإقليمي. المواد المقدمة: مذكرة تفاهم نموذجية بشأن التعاون بين الوكالات الوطنية والتعاون الإقليمي؛ وخطوط توجيهية - أفضل الممارسات بشأن التعاون</p>
--	--	--	--

					<p>في ما بين الوكالات وعلى الصعيد الإقليمي؛ ومنشورات ترويجية بشأن التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي.</p> <p>(4) تدريب إقليمي على تدابير دولة الميناء - رصد المصيد المفرغ ونقل المصيد في ما بين السفن في الميناء المواد المقدمة: إجراءات تنفيذ الدليل الإرشادي للهيئة حول تدابير دولة الميناء، ودليل تعريف الأنواع لمفتشي مصايد الأسماك</p> <p>(5) مساعدة قانونية من أجل تحويل تدابير الصون والإدارة لهذه الهيئة إلى تشريعات محلية، بما فيها تلك المتعلقة بتدابير دولة الميناء.</p> <p>المواد المقدمة: نموذج تشريعي بشأن تدابير دولة الميناء لهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي.</p>
<p>هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية</p>	<p>أصبح الآن 10 من الأعضاء الـ 21 لهذه الهيئة أطرافاً في الاتفاق</p>	<p>لا تدابير. قدّمت سلسلة من الاقتراحات من أجل اعتماد تدابير دولة الميناء وتنفيذها على مر السنوات الأخيرة، ولكن لم يتمكن أي منها من نيل التوافق اللازم في الآراء من أجل اعتمادها.</p>	<p>لا يوجد</p>	<p>لا يوجد</p>	<p>لا يوجد</p>

الهيئة الدولية لصون أسماك المحيط الأطلسي

أصبح الآن 27
من أصل
الأطراف
المتعاقدة الـ 52
في الهيئة أطرافًا
في الاتفاق.

في عام 2012، اعتمدت الهيئة
التوصية بإنشاء خطة لمعايير الحد
الأدنى للتفتيش في الموانئ
[التوصية رقم 12-07] التي
عدلت في عام 2018 من خلال
التوصية بشأن التدابير التي
تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد
غير القانوني دون إبلاغ ودون
تنظيم وردعه والقضاء عليه
[التوصية رقم 18-09]. وعلى
الرغم من أن التدابير الخاصة بهذه
الهيئة ليست متسقة بالكامل مع
الاتفاق، فإنها تنطوي على العديد
من عناصره، ناهيك عن توحيد
نماذج الإبلاغ.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت
الهيئة توصية بالدعم الفعال
لتنفيذ التوصية رقم 12-07
الخاصة بخطة معايير الحد الأدنى
للتفتيش في الموانئ [التوصية رقم
14-08] وتوصية الهيئة بتوضيح
عملية السعي إلى دعم بناء

تقوم لجنة الامتثال
باستعراض
الامتثال لهذه
التدابير، وتقاريرها
متاحة للعموم على
الموقع الإلكتروني
للهيئة.

التوصية رقم 18-09
(التي تحل محل 12-
07) هي تدبير ملزم
يرمي خصيصًا إلى
كشف الأنشطة
الممكنة للصيد غير
القانوني دون إبلاغ
ودون تنظيم، ويوفر
إطارًا للإجراءات
ووسيلةً للمساهمة في
قائمة الهيئة الخاصة
بالصيد غير القانوني
دون إبلاغ ودون
تنظيم، بموجب
توصيتها التي تقضي
بوضع قائمة بالسفن
التي يرجح أنها
مارست أنشطة
الصيد غير القانوني
دون إبلاغ ودون
تنظيم (التوصية 18-
09)

بناء على التوصية رقم 14-08 و16-08 أنشأت
الهيئة مجموعة خبراء في مجال تفتيش الموانئ من أجل
بناء القدرات والمساعدة. وتداب هذه المجموعة حاليًا
على تقييم احتياجات الدول النامية ومراجعة
العروض التي تلقتها من أجل وضع دورة تدريبية
بشأن تفتيش المرافئ خاصة بها. ويمكن استخدام
هذه الدورة بالاقتران مع الدورات التدريبية الحالية،
بما فيها تلك التي ترعاها المنظمة.

		<p>القدرات وإكمالها، عملاً بالتوصية رقم 08-14 [التوصية رقم 08-16].</p> <p>تتيح الهيئة تقديم تقارير التفتيش بناء على تطبيق e-PSM إلى أمانتها.</p>	<p>08 التي تحل محل (11-18).</p>	
<p>هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي</p>	<p>أصبح الآن أربعة من أصل الأطراف المتعاقدة الخمسة في الهيئة أطرافاً في الاتفاق.</p> <p>تنص المادة الخامسة من الخطة على مراقبة دولة الميناء لسفن الصيد الأجنبية. وقد دخلت حيز التنفيذ في مايو/أيار 2007.</p> <p>تحدد مراقبة دولة الميناء مستوى الحد الأدنى لتفتيش المصيد المفرغ أو الأسماك الطازجة المنقولة من سفينة إلى أخرى بـ 5 في المائة والأسماك المجمدة في الموانئ بنسبة 7.5 في المائة في كل سنة تقويمية.</p> <p>واعتباراً من 2013 تستند الإجراءات بالكامل على الاستثمارات الإلكترونية التي تعمل من خلال منصة إلكترونية على الإنترنت.</p>	<p>وقد تم تقييم الامتثال لخطة الهيئة بكاملها، بما في ذلك مراقبة دولة الميناء، من قبل اللجنة الدائمة المعنية بالرصد والامتثال التابعة لهذه الهيئة. وفي كل سنة تنشر الهيئة تقريراً للامتثال يتضمن فصلاً عن مراقبة دولة الميناء تفاصيل عن عدد</p>	<p>يتضمن الفصل السابع أحكاماً قائمة في ما يخص مراقبة دولة الميناء. وهو يخص دخول سفن الأطراف غير المتعاقدة إلى ميناء الطرف المتعاقد. وينبغي لسفن الأطراف غير المتعاقدة الامتثال لأحكام الفصل الخامس. وتخضع جميع سفن الأطراف غير المتعاقدة إلى التفتيش وتتخذ</p>	<p>أما الأطراف المتعاقدة في هذه الهيئة فهي ليست بلداناً نامية. ويتعين على الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي قد تضم في عدادها بلداناً نامية أن تكون قادرة على استيفاء شروط الخطة قبل منحها صفة الطرف المتعاون غير المتعاقد. ومع ذلك فإن هذه الهيئة من خلال أمانتها، قد نشطت جداً في مشاركة أفضل الممارسات والمساهمة في الأنشطة الإقليمية والوطنية للتدريب على الاتفاق مع المنظمة منذ عام 2014.</p>

	الإجراءات بشأنها بناء على نتائج التفتيش.	الاستمارات والتراخيص وعمليات التفتيش.			
لا يوجد	مناقشات مرتقبة بشأن وضع تعريف للسفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يترتب على ذلك من تحويل لقائمة السفن المعنية إلى قائمة السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.	تستعرض لجنتها المعنية بالتنفيذ بوتيرة سنوية التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق إذ أنّ الفريق المعني باستعراض أداء الهيئة قد أوصى بذلك في عام 2011.	ليست لهذه الهيئة تدابير للصون والإدارة.	إن ثلاثاً من أصل الدول الأعضاء الخمس في هذه الهيئة (أي اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية) هي أطراف في الاتفاق، فيما أنّ الدولتين الأخرين (أي كندا والاتحاد الروسي) قد وقعتا عليه.	هيئة الأسماك البحرية النهريّة السرع في شمال المحيط الهادئ

لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	<p>بما أن الهيئة لا تزال في طور إنشائها، لم يجز تناول تدابير دولة الميناء بعد لديها، ولكن من المرتقب اتخاذ إجراء بهذا الشأن في المستقبل القريب إدراكاً لأهمية تدابير دولة الميناء كأداة امتثال لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.</p>	<p>قام أربعة من أصل ثمانية أعضاء بإبرام الاتفاق - أي اليابان وجمهورية كوريا وفانواتو والولايات المتحدة الأمريكية.</p>	<p>الهيئة الدولية لمصايد شمال المحيط الهادئ</p>
<p>الأمانة ليست على علم بأية مبادرات من هذا النوع لدى أعضائها.</p>	<p>الأمانة ليست على علم بأية مبادرات من هذا النوع لدى أعضائها.</p>	<p>إن الاستعراض الداخلي هذا العام لامتثال الأعضاء (الذي أجري بموجب تدبير الصون والإدارة رقم 10-2018 من خطة الرصد والإشراف) لم يجد أية مشاكل ممكنة على صعيد الامتثال في ما يتعلق بالتدبير 07</p>	<p>إن التدبير الحالي، أي <u>تدبير الصون والإدارة رقم 07-2017</u> (تنتهي صلاحيته قريباً) قد كان متسقاً بشكل وثيق مع الاتفاق. قامت الدورة السادسة للجنة الامتثال والشؤون التقنية التي اجتمعت في لاهاي خلال شهر يناير/كانون الثاني من عام 2019 (<u>الدورة السادسة للجنة الامتثال والشؤون التقنية</u>) بإقرار ثلاث توصيات منبثقة عن الاستعراض الأول للهيئة الذي</p>	<p>أصبح 11 من أصل 15 عضواً في هذه الهيئة أطرافاً في الاتفاق.</p>	<p>المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ</p>

	<p>من تدابير الصون والإدارة (عمليات تفتيش الموانئ)</p>	<p>أُجِز مؤخراً حول تدابير دولة الميناء (الرقم 215(ج) و(د) و(و)، الصفحة 33 في النسخة الإنكليزية).</p> <p>وقد تم استعراض تدابير الصون والإدارة بشأن عمليات تفتيش الموانئ في يناير/كانون الثاني 2019، عقب اقتراح تقدم به الاتحاد الأوروبي خلال الاجتماع السابع للهيئة في لاهاي، هولندا.</p> <p>وإن تدبير الصون والإدارة رقم 2019-07 الجديد (الذي سيدخل حيز التنفيذ في 28 أبريل/نيسان 2019) قد زاد من تحسين اتساق تدابيرنا للصون والإدارة مع اتفاق المنظمة، وعزز مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأتاح آليات إضافية للتعاون في ما بين دول الميناء، بما في ذلك عمليات التفتيش المشتركة و(إلى جانب تغييرات أجرتها الأمانة) قد تناول</p>		
--	--	--	--	--

		التوصيات الثلاث التي انبثقت عن الاستعراض الأول لهذه الهيئة.		
هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي	إن 9 من أصل الدول الأعضاء الـ 12 في هذه الهيئة أطراف في الاتفاقية.	في فبراير/شباط 2019، اعتمدت الهيئة "الخطوط التوجيهية لأحكام وشروط الحد الأدنى بشأن دخول السفن الأجنبية إلى مصايد إقليم هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي". وبموجب المادة 19 من الخطوط التوجيهية "يترتب على دول الهيئة أن تفرض على جميع سفن الصيد الأجنبية التي تستخدم ميناء واحدًا أو أكثر من موانئها أو مراسيها الشاطئية، أن تمتثل لجميع التدابير السارية لدولة الميناء بما يتماشى مع الاتفاق ومع قرار هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي بشأن تدابير دولة الميناء، بما في ذلك	لا يوجد العمل جار من أجل إنشاء مركز التنسيق الإقليمي للرصد والمراقبة والإشراف التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ووافق وزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إدراج مشروع FISH-i Africa لمنع الصيد غير القانوني، في هذا المركز ليكون بمثابة منصة لتبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء والشركاء، وأيضًا	في الهيئة موظفون مخصصون لمساعدة بلدانها الأعضاء في تنفيذ الاتفاق، بدعم من مشاريع البنك الدولي كذلك. وبما أن أعضاء هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي هم أيضًا أعضاء في هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي فإن الأنشطة المتصلة بالاتفاق قد نفذت حتى اللحظة من قبل هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي.

		<p>أية شروط ذات صلة للإبلاغ المسبق والتعاون والامتنال لإجراءات التفتيش." بالنسبة إلى نقل المصيد بين السفن، تنص المادة 20 على أنه ينبغي "للدول الأعضاء في الهيئة أن تتيح نقل المصيد بين السفن فقط في مرافئ أو في مراس شاطئية معينة، بموجب أحكام الاتفاق وقرار الهيئة بشأن تدابير دولة الميناء."</p>	<p>لأجل توفير الدعم إلى الدوريات الإقليمية المشتركة لمصايد الأسماك والمحيطات. وتعمل أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتعاون الدولي من أجل وقف الصيد غير القانوني على وضع مذكرة تفاهم من أجل تنفيذ هذا القرار.</p>		
--	--	--	--	--	--